ملامح العمارة التقليدية بواحة الداخلة في الصحراء الغربية
بلدة القلمون أنموذجًا

الأستاذ دكتور/ محمد السيد محمد أبو رحاب
أستاذ الآثار والعمارة الإسلامية
وكيل كلية الآداب لشئون الدراسات العليا والبحوث
جامعة أسيوط – جمهورية مصر العربية
abourehab@ymail.com
abourehab2020@gmail.com

الملخّص:

تركزت الدراسات التي تناولت العمارة التقليدية بواحة الداخلة على بلدتي القصر وبلاط، ولم تلتفت هذه الدراسات إلى غيرهما من بلدات هذه الواحة التي تحتفظ بتراث معماري تقليدي واضح من العصر الإسلامي، كبلدة موط وتنيدة والهنداو والقلمون وغيرها من بلدات تلك الواحة، ويرجع اختيار بلدة القلمون للدراسة والبحث؛ هو كونها واحدة من أقدم بلدات واحة الداخلة، كما أنها أصبحت منذ أوائل القرن(9هـ/15م) مقرًا لحكم الواحات، بعد بلدة القصر التي كانت تقوم بهذا الدور منذ الفتح الإسلامي حتى وقت متأخر من العصر المملوكي، لذلك شهدت القلمون ازدهارًا عمرانيًا ومعماريًا غير مسبوق في عصر المماليك، وانتقلت إليها المحكمة الشرعية، وعُين بها نائبٌ عن المماليك سمى بـ(الكاشف)، واستمرت القلمون كمقر لحكم الواحات خلال العصر العثماني، وقد استقر بها آنذاك كثير من المماليك والأتراك، الذين اشتغلوا بالإدارة والجندية.

وظلت هذه البلدة مأهولة بالسكان حتى تسعينيات القرن الماضي، ثم هجرها السكان بعد ذلك إلى الأحياء والمساكن الحديثة التي شيدت في الأرض المنبسطة أسفل الهضبة التي شيدت عليها البلدة القديمة، نتيجة لذلك ساءت حالة منشآت بلدة القلمون من دور ومقاعد وحوانيت، فقد تداعت سقوف وجدران هذه المنشآت، ونزعت أخشاب النخيل والسنط والزيتون التي تحمل أسقف كثير منها، وكذلك المصاريع الخشبية لأبوابها، للاستفادة منها وإعادة استخدامها مرة أخرى؛ مما عجل بانهيار هذه المنشآت، وسد شبكة الطرق المؤدية إليها وإخفاء معالمها، فضلاً عن تداخل بعض المساكن الحديثة المشيدة بمواد بناء دخيلة على البيئة، مع هذه المساكن التقليدية بصورة عشوائية.

وعلى الرغم من ذلك ما زالت بلدة القلمون تحتفظ بقطاع كبير من نسيجها العمراني ومنشآتها المعمارية، كنموذج مهم يعطى صورة متكاملة عن العمران والعمارة التقليدية للمناطق الصحراوية في العصر الإسلامي، بما تحتويه من حلول جيدة تعكس ظروف البيئة المحلية والواقع الحضاري، وكذلك ما تحتويه من حلول معمارية تتوافق مع احتياجات الفرد الروحية والمادية، واحتياجات المجتمع أيضًا من حيث عاداته وتقاليده.

وقد أمكن من خلال الدراسة الميدانية لعمارة بلدة القلمون، تحديد حدود كثير من الدور السكنية والمقاعد والطواحين وغيرها من المنشآت، وسيعرض هذا البحث بالدراسة الوصفية لخمسة نماذج من الدور السكنية بهذه البلدة، إذ لا تتسع هذه الدراسة لتناول كل مبانيها بالدراسة الوصفية، ولاسيما أن النماذج المختارة دالة على نمط المسكن التقليدي بهذه البلدة، وواحات الصحراء الغربية بشكل عام في العصر الإسلامي، حيث يلاحظ أن الملامح العامة للدور السكنية بهذه البلدة متشابهة تمامًا، وفي تكرار مماثل لما هو موجود في عمارة المناطق الصحراوية، ذات الإشعاع الشمسي والحراري المرتفع، كمواد وأساليب البناء، والوحدات المعمارية الأساسية المكونة للدار، وإن اختلف توزيعها تبعًا لظروف كل دار، من حيث المساحة، ورغبة المنشئ وإمكاناته، كما سيتضح من خلال الدراسة التحليلية لهذه الدور،

وتبقى دراسة عمارة هذه البلدة دراسة تفصيلية تتناول كل أثر على حدة، في إطار محيطه والنسيج العمراني المتصل به، ضرورة ملحة وهدفًا مهمًا لدراسات لاحقة، قبل أن يتعرض ما تبقى من عمارتها للهدم والاندثار.

الكلمات المفتاحية: العمارة التقليدية؛ واحة الداخلة؛ الصحراء الغربية؛ بلدة القلمون.

Features of Traditional Architecture in Al-Qalamoun, El-Dakhla Oasis in the Western Desert: Archaeological and Architectural Study

Abstract:

The studies of the traditional architecture of Al-Dakhla Oasis have focused on the towns of Al-Qasr and Balat and overlooked other towns in this oasis which maintain a remarkable traditional architecture heritage from the Islamic Era such as the towns of Mout, Tinida, Al-Hindaw, Al-Qalamoun and others. Al-Qalamoun has been chosen for study because it is one of the oldest towns in Al-Dakhla besides it has become the headquarters of government of the oases since the early 9th A.H./15th A.D century succeeding Al-Qasr which had played this role since the Islamic conquest until the late Mamluk Era.

Therefore, Al-Qalamoun had witnessed an unprecedented urban and architectural boom in the Mamluk Era, the judicial court has been moved to it and deputy Mamluk known as (Al-Kashif) has been appointed in it as well. Al-Qalamoun remained the headquarters of the oases during the Ottoman Era and large numbers of Turks and Mamluks had lived in it most of them worked in
administration and soldiery.

Al-Qalamoun had been inhabited by population until the nineties of the last century. Afterwards, the inhabitants deserted it and moved to modern districts and neighborhoods which had been built in the flat lands down the hill where the old town had been constructed. Consequently, the facilities of Al-Qalamoun including its houses, shops and taverns had worsened. The ceilings and walls of these facilities had collapsed and the palm, olive and acacia wood planks carrying the ceilings of many of these constructions as well as the wooden shutters of their doors were removed in order to be reused once more, the thing which precipitated the collapse of these constructions, blocked the roads leading to them, and led to the disappearance of their features. Added to this is the random overlap of modern houses built with materials foreign to the environment with these traditional houses.

However, Al-Qalamoun still maintains a great deal of its urban structure and architectural constructions as an important model which provides a comprehensive image of urbanism and the traditional architecture of desert regions in the Islamic Era. This image also reveals the good solutions which reflect the conditions of local environment and the urban reality in addition to the architectural solutions which cope with the material and spiritual needs of the individual and the needs of the community as regards its customs and traditions.

The field study of Al-Qalamoun has led to defining the borders of many residential buildings, shops, mills and other facilities. This research provides a descriptive study of five models of residential buildings in this town as this study cannot cover all its buildings. The selected models are representative of the pattern of traditional houses in this town and in western desert in general in the Islamic Era. It is noted that the general features of such residential buildings in this town are completely similar to and typical of what is common in the architecture of desert regions characterized by high temperatures with respect to the techniques and materials of construction as well as the basic units of the residence

regardless of its distribution according the conditions of each residence as to its area and the desires and capabilities of the constructor as will be evident through the analytical study of such residences. The detailed study of the architecture of Al-Qalamoun with respect to each monument at a time regrading it surroundings and its relevant architectural structure is still an urgent need and a chief goal of further research before the demolition or extinction of the remaining parts of its architecture.

1.مقدمة:

عاشت واحات صحراء مصر الغربية (خريطة1) عصور طويلة من الازدهار، طوال العصور الفرعونية ومرورًا بالفرس والبطالمة والرومان، حيث استغلت خلال هذه العصور اقتصاديات هذه الواحات من خلال استنباط المياه والتوسع في الزراعة، فضلاً عن الاستفادة من موقعها الجغرافي المتميز – الذي يشترك في الحدود مع ليبيا غربًا والسودان جنوبًا– وسط شبكة طرق التجارة بين بلاد المغرب والسودان[1]، وما زالت مناطق مختلفة بهذه الواحات تحتفظ بكثير من العمائر الدينية والجنائزية التي ترجع إلى هذه الحضارات[2]، فضلاً عن التحف التطبيقية المتنوعة[3].

وعلى إثر الاضطرابات والفوضى التي عمت البلاد الخاضعة للدولة الرومانية أواخر العصر الروماني، شهدت الواحات تدهورًا اقتصاديًا وانكماشًا عمرانيًا ومعماريًا ملحوظًا[4]، واستمرت هذه الحالة من التدهور بعد الفتح الإسلامي؛ إذ لم يكن لهذه الواحات نصيب كبير من استقرار القبائل العربية، التي فضلت الاستقرار بوادي النيل، حيث خصوبة الأراضي ووفرة المياه[5].

ولكن سرعان ما أخذت واحات الصحراء الغربية في استعادة سالف ازدهارها، ولاسيما أن دروب هذه الصحراء الكثيرة، وعلى رأسها درب الأربعين الشهير[6]، صارت ممرًا رئيسًا لقوافل الحج والتجارة

---

(1) عبد اللطيف واكد وحسن مرعى: واحات مصر جزر الرحمة وجنات الصحراء، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1957م، ص ص49– 57؛ Beadnell, H.J., An Egyptian Oasis, John Murray, Albemarie Street, W., London,1909,pp.8-11.

(2) للاستزادة عن هذه الآثار انظر، الدليل السياحي لمحافظة الوادي الجديد، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مطابع الأهرام التجارية، 1983م، ص ص19– 40؛ Vivian, C., The Western Desert of Egypt, The American University in, Cairo Prees,2002, pp53-142.

(3) متحف الوادي الجديد، وزارة الثقافة، مطابع المجلس الأعلى للآثار، الطبعة الثانية، 1993م، ص ص14– 17، 22– 26.

(4) أحمد فخري: الصحراوات المصرية– المجلد الثاني واحات البحرية والفرافرة، ترجمة د.جاب الله على جاب الله، المجلس الأعلى للآثار، 1999م، ص90.

(5) واكد ومرعى: واحات مصر، ص57؛ أحمد فخري: الواحات المصرية، المجلد الثاني، ص90.

(6) للاستزادة عن هذه الدروب انظر، واكد ومرعى: واحات مصر، ص ص39–42؛ Vivian,C., Western Desert ,pp.346-347

الصحراوية القادمة من بلاد المغرب والأندلس غربًا، والسودان ووسط أفريقيا جنوبًا[1]، وهو ما أكدته الكتابات العربية التي سجلها تجار وحجاج هذه البلاد بجبانة البجوات بالخارجة، الذين استخدموا مباني هذه الجبانة الضخمة المهجورة، كمحطة أو استراحة في رحلاتهم ذهابًا وإيابًا إلى بلاد الحجاز، وترجع أقدم هذه الكتابات المسجلة إلى القرن(3هـ/9م)، واستمرت لمدة عشرة قرون حتى نهاية القرن(13هـ/19م)[2].

ومن ثم شهدت هذه الواحات رواجًا تجاريًا وحرفيًا مهمًا؛ وأصبحت – رغم كونها منطقة طرد لعزلتها وصعوبة مسالكها وقسوة ظروف الحياة بها– تستقطب عناصر بشرية متنوعة الأصول من أفارقة وعرب ومصريين وأتراك وغيرهم، كما يتضح من الأسماء والألقاب المنقوشة على الأعتاب الخشبية التي تعلو مداخل كثير من الدور السكنية والمساجد والأضرحة، ببعض بلدات هذه الواحات، كالقصر والقلمون وبلاط وبدخلو والهنداو وأسمنت والعوينة[3].

وقد زادت الأهمية الدينية والتجارية لهذه الدروب، وبخاصة درب الأربعين، في العصر المملوكي، وظل الأمر كذلك خلال العصر العثماني، وزمن الحملة الفرنسية، وكذلك في عصر محمد على وأسرته حتى بداية القرن العشرين[4]، حيث فقدت هذه الدروب أهميتها بعد إبطال تجارة الرقيق[5].

وكان لهذا النشاط التجاري تأثيرٌ إيجابيٌّ على المستقرات السكنية المنتشرة على طول هذه الدروب، إذ استخدمت كمحطات مهمة لاستراحة القوافل والتزود بما تحتاجه لإكمال رحلتها، وتوفرت على أدلاء

---

(1) التونسي(محمد بن عمر، ت:1274هـ/1857م): تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق خليل محمود عساكر ومصطفى محمد مسعد شوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007م، ص ص47–52؛ شوقي عثمان: التجارة بين مصر وأفريقيا في عصر المماليك، المجلس العلى للثقافة، 2000م، ص ص70–71؛ محمد الحناوى: درب الأربعين وأهميته الدينية والتجارية خلال العصر العثماني، بحث نشر في مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد20، يناير2006م، ص ص382–383؛ سعد شهاب: أنماط العمارة التقليدية الباقية في صحراء مصر الغربية– دراسة تحليلية مقارنة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2008م، ص24.

(2) أحمد فخري: الصحراء المصرية بالواحات الخارجة–جبانة البجوات، ترجمة عبد الرحمن عبد التواب، مراجعة د.آمال العمري، هيئة الآثار المصرية، 1989م، ص43؛ حجاجى إبراهيم محمد: النصوص العربية في البجوات، الرياض، 1987م، ص ص 3–14؛ محمد الحناوى: درب الأربعين، ص ص385–392.

(3) سعد عبد الكريم شهاب: القصر قرأة مدينة من خلال النصوص التأسيسية، مكتبة الإسكندرية، 2015م، ص ص19–255؛ Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes de L'Oasis de Dakhla, Supplément aux Annales Islamologiques, Le Caire,1981,pp.1-48.

(4) محمد الحناوى: درب الأربعين، ص381.

(5) واكد ومرعى: واحات مصر، ص40.

لأعمال الوساطة التجارية، ونقل الحجيج وتوفير سبل الراحة لهم[1]، مما أدى- ولا شك- إلى انتعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهذه المستقرات، وزاد من توسعها العمراني والمعماري.

وعلى الرغم من المساحة الشاسعة التي تشغلها الصحراء الغربية والتي تقدر بنحو 68% من إجمالي المساحة الكلية لمصر[2]، يلاحظ تقارب المراكز العمرانية والمستقرات السكنية التي انتشرت بهذه الصحراء؛ وذلك- فيما يبدو- لاحتياج بعضها إلى البعض الآخر للتغلب على قسوة البيئة الصحراوية، ولتسهيل عملية الدفاع المشترك عند حدوث خطر أو هجوم من خارج الواحات، حيث تتمكن مجتمعة من صد هذه الغارات والاعتداءات الخارجية، وهو ما لم يكن يتوفر لو ابتعدت هذه المستقرات السكنية عن بعضها البعض، وهى ظاهرة أملتها الطبيعة الصحراوية القاسية، حيث شوهدت في جل المراكز العمرانية المنتشرة في واحات بلاد المغرب -ليبيا وتونس والجزائر والمغرب - بالصحراء الكبرى الإفريقية[3]، والتي تمثل الصحراء الغربية بمصر امتدادها الشرقي.

2.القلمون فى العصر الإسلامى:

تعد أول إشارة إلى واحات الصحراء الغربية-على حد علمي- تلك التي ضمنها اليعقوبى(ت:284هـ/ 897م) في كتابه البلدان ، حيث ذكر:"الواح الخارجة وهى بلاد فيها حصون ومزارع وعيون مطردة ومياه جارية ونخل وأصناف الشجر والكروم ومُزدَرَع أرز وغير ذلك، ثم إلى الواح الداخلة ولها مدينة يقال لها الفَرفَرُون، وأهلها أخلاط من أهل مصر وغيرهم"[4]، وتفيد هذه الرواية أن واحة الفرافرة كانت تابعة آنذاك لواحة الداخلة؛ مما يشير إلى تفوق الداخلة على غيرها من واحات الصحراء الغربية، وأن البلاد المجاورة لها كانت من توابعها، ولاسيما أنها اتخذت كمقر لحكم الواحات[5]، وهو ما تؤكده المصادر التاريخية والجغرافية اللاحقة على اليعقوبى.

فقد ذكر ابن حوقل(ت:367هـ/977م)، أن:"بلد الواحات ناحيتان ويقال لهما الداخلة والخارجة، وبين الداخلة والخارجة ثلاث مراحل وأجّلهما الناحية الداخلة، وهى واسطة البلد وقرار آل عبدون ملوكها

---

(1) شوقي عثمان: التجارة بين مصر وأفريقيا، ص ص50،65؛ محمد الحناوى: درب الأربعين، ص383.

(2) محمد على فؤاد: واحات مصر الشهيرة، دراسة وتقديم د.حسام جاد الرب، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، 2007م، ص12.

(3)على حملاوى: نماذج من قصور منطقة الأغواط دراسة تاريخية وأثرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية- الجزائر، 2006م، ص69؛ يحيى بوراس: العمارة الدفاعية في منطقة وادي مزاب- نموذج قصر بني يزقن من القرن10هـ/16م إلى القرن 13هـ/19م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2002م، ص ص11، 12.

(4)اليعقوبى(أحمد بن أبى يعقوب، ت:284هـ/897م): كتاب البلدان، مطبعة بريل، ليدن، 1890م، ص120.

(5) حنان حجازي: واحة الداخلة- دراسة حضارية في العصر الإسلامي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، 2004م، ص20.

وأصحابها، وفيها مساكنهم وأموالهم وعدتهم وذخائرهم، وهما حارتان- أي بلدتان- بينهما نصف بريد وبكل حارة منهما قصر إلى جانبه مساكن لحاشية من ينزله وخاصته وأصحابه وأضيافه وفيها حرمهم، وتعرف إحدى الحارتين بالقلمون والأخرى بالقصر،.....ولم تذل مذ أول ما فتحها المسلمون في أيدي آل عبدون، ومرجعهم إلى حي من لواته قبيل من البربر ملوك هذه الناحية"[1].

وتكشف هذه الرواية أن القلمون هي أول بلدة من بلدات واحة الداخلة جاء ذكرها في المصادر التاريخية والجغرافية-المتاحة-، كما قدمها ابن حوقل على بلدة القصر، وإن كان هذا لا يعنى -فيما يبدو- أن القلمون كانت أكثر عمرانًا وأهمية من القصر آنذاك[2]؛ إذ لم يرد ذكر واحات الصحراء الغربية في مصدر تاريخي أو جغرافي بعد ذلك إلا وكانت القصر في مقدمة بلداتها[3]، ونعتتها بعض هذه المصادر بـ"المصر"[4] أي المنطقة الممتدة العمران، مما جعلها مهيأةً لتكون قاعدة الواحات ومقر حاكمها، فقد اتخذت القصر مقرًا لأسرة آل عبدون اللواتية التي حكمت الواحات منذ الفتح الإسلامي حتى فترة تأليف ابن حوقل(ت:367هـ/977م) لكتابه[5]، وربما توارثت هذه الأسرة حكم الواحات بعد ذلك، ولاسيما أن الواحات ظلت منذ الفتح الإسلامي لمصر حتى نهاية العصر الأيوبي إقليمًا مستقلاً بذاته، لا يخضع للسلطة المركزية بالقاهرة[6]، ومن ثم تكون القلمون من توابع القصر آنذاك.

وفى العصر المملوكي خضعت الواحات لسيطرة الحكومة المركزية في القاهرة، وأفاد ابن دقماق(ت:809هـ/1406م) أنها كانت بيد أميرين طبلخانات، هما: الجناب العلائى بن الطبلاوى وأمير فرج نائب الوجه البحري[7]، وقد كانت بلدة القصر مقرًا لحكم الواحات منذ الفتح الإسلامي حتى وقت متأخر من العصر المملوكي، ثم انتقل مقر الحكم بعد ذلك إلى بلدة القلمون[8]، وذلك- فيما يبدو- أوائل القرن (9هـ/15م)[9]، فانتقل إليها تبعًا لذلك مجلس الشرع الشريف(المحكمة الشرعية)، وأقام بها

---

(1) ابن حوقل(أبو القاسم بن حوقل النصيبى، ت: 367هـ/977م): صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان،1992م، ص144- 145.

(2) حنان حجازي: واحة الداخلة، ص48.

(3) سعد عبد الكريم شهاب: بلدة القصر وآثارها الإسلامية، دار الآفاق العربية، القاهرة،2001م، ص17.

(4) الوطواط(محمد بن إبراهيم بن يحيى الكتبى، ت: 718هـ/م): مباهج الفكر ومناهج العبر، دراسة وتحقيق عبد العال عبد المنعم الشامي، الكويت،1981م، ص119.

(5) ابن حوقل: صورة الأرض، ص ص144- 145؛ على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، د.ت، جـ17، ص30.

(6) ابن دقماق(إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى، ت:809هـ/1406م): الانتصار لواسطة عقد الأمصار، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، د. ت، القسم الثاني، ص124.

(7) ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ص124.

(8) سعد شهاب: بلدة القصر، ص17؛ حنان حجازي: واحة الداخلة، ص39.

(9) سعد عبد الكريم شهاب: القصر قرأة مدينة، ص5.

النواب المشرفين على الواحات، حيث كان يُعيَّن بها نائبٌ للشرع (قاضٍ)، ونائبٌ عن المماليك يسمى كاشفًا، كان يختار من بين الأمراء المماليك الذين نزحوا إلى القلمون واستوطنوها، كان من اختصاصه تحصيل الضرائب وحفظ الأمن العام بالواحات، واستمرت القلمون تؤدى هذا الدور حتى نهاية العصر العثماني[1].

لذلك لا يستبعد أن تكون القلمون قد عرفت منذ العصر المملوكي ازدهارًا اقتصاديًا وعمرانيًا ومعماريًا كبيرًا، ولاسيما أن الوثائق الصادرة من المحكمة الشرعية بهذه البلدة قد نعتتها بـ"المدينة"، مما يشير إلى أن القلمون اكتسبت آنذاك كل مقومات المدينة، من وسائل تحصين، ومسجدٍ جامعٍ، ومقرٍ للحاكم، ومحكمةٍ شرعيةٍ، كما كانت مركزًا تجاريًا ومحطة مهمة لاستراحة القوافل؛ نظرًا لوقوعها على دروب قوافل الحج والتجارة القادمة من بلاد المغرب والسودان، كما سبقت الإشارة.

غير أن المصادر التاريخية والجغرافية التقليدية لم تهتم بالتاريخ العمراني وكذلك السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالواحات وبلداتها، نظرًا لعزلتها وبعدها عن وادي النيل، وإنما وردت أخبارها بإيجاز شديد، واعتمد كثير منها على النقل، دون مشاهدات شخصية لمؤلفيها، ومن ثم فإنها لا تساعد في معرفة شكل وطبيعة عمران هذه الواحات.

3.مظاهر العمران والعمارة ببلدة القلمون:

أفادت المصادر التاريخية والجغرافية أن بلدة القلمون– منذ ظهور أخبارها في هذه المصادر خلال القرن(4هـ/ 10م)– عرفت نهضة عمرانية ومعمارية، إذ كانت تشتمل على قصر لآل عبدون حكام الواحات ومساكن لنسائهم وضيوفهم وحاشيتهم[2]، ومن ثم كان لابد من تأمين أفراد هذه الأسرة الحاكمة وحاشيتها، وقد كان لهذا أثره على هذه البلدة التى اتخذت مظهرًا حربيًا حصيناً، انعكس على روايات المؤرخين والجغرافيين الذين نعتوها بـ"الحصن"[3]، بناءً على صفتها؛ وذلك لتأمين سكانها، ودفع هجمات القبائل البدوية أو الأعراب والأعداء الذين يحاولون اقتحامها، كما وصفها ابن دقماق، بأنها:"بلد كبير وبها كنيسة للنصارى"[4]، وتشير هذه الرواية فضلاً عن اتساع عمران القلمون، إلى

---

(1) واكد ومرعى: واحات مصر، ص ص232، 234؛ حنان حجازي: واحة الداخلة، ص39. على الرغم من انتقال مقر حكم الواحات إلى القلمون كما سبقت الإشارة، كان ما يزال ببلدة القصر محكمة شرعية بها نائب للشرع يفصل في الأمور المتعلقة بأهل هذه البلدة. انظر، سعد شهاب: بلدة القصر، ص ص 17– 18؛ حنان حجازي: واحة الداخلة، ص41.

(2)ابن حوقل: صورة الأرض، ص144.

(3)البكري (أبى عبيد الله، ت:487هـ/1094م)، المسالك والممالك، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندرى فيرى، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1992م، القسم الثاني، ص663.

(4)ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ص125.

عدم وجود حرازات عقدية سواء من قبل السلطة الحاكمة المتمثلة في آل عبدون ومن تولى الحكم بعدهم، أو المجتمع القلمونى آنذاك.

وقد واصلت القلمون ازدهارها العمراني والمعماري– فيما يبدو– حتى أواخر القرن(13هـ/ 19م)، حيث ذكر على مبارك في سياق وصفه لحاضر بلدات الواحات:" وأكثر تلك القرى أشجارًا وعمارة ناحية القصر.....، ويليها في العمارة قرية قلمون"[1]، وفى عام(1315هـ/1897م) بلغ عدد سكان بلدة القلمون1704 نسمة[2]، ووصل عدد سكانها في منتصف القرن الماضي إلى 1800 نسمة، وكانت تشتمل آنذاك على 200منزل[3].

وعلى بعد نحو 500م في الجنوب الغربي من القلمون، توجد الجبانة القديمة لهذه البلدة(خريطة2)، والتي تشتمل – وفقًا لما ذكره بعض الباحثين– على أضرحة ترجع للعصرين المملوكي والتركي[4]، علمًا بأن أقدم تاريخ ورد على الأعتاب الخشبية التي كانت مثبتة أعلى مداخل بعض أضرحة هذه الجبانة هو عام(1166هـ/ 1752م)، وهو خاص بتجديد أحد أضرحة هذه الجبانة[5]، مما يشير إلى أن بناء هذا الضريح كان سابقًا على التاريخ المذكور، كما تشتمل هذه الجبانة على قباب وأضرحة غير مؤرخة، ربما كانت تعود إلى فترات زمنية سابقة على هذا التاريخ أيضًا، كذلك يوجد بهذه الجبانة بعض الأضرحة، ردمت بكامل ارتفاعها أسفل رمال الغرود المتحركة التي تزحف على هذه الجبانة وبخاصة من جهتها الشمالية[6](خريطة1، لوحة1)؛ مما يشير إلى أن هذا الموضع الذي تشغله جبانة القلمون حاليًا، كان يستخدم للدفن من فترات تاريخية سابقة– فيما يبدو– على العصر العثماني على أقل تقدير.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي بدأ سكان هذه البلدة – كغيرهم من سكان بلدات واحة الداخلة– في هجر مساكنهم القديمة المشيدة بالطوب اللبن، إلى الأحياء والمساكن الحديثة التي شيدت في الأرض المنبسطة أسفل الهضبة التي شيدت عليها البلدة القديمة، حيث أحاطت هذه المساكن بالقلمون من جميع جهاتها، بما فيها الجهة الغربية، بالرغم من وجود الجبانة القديمة للقلمون بهذه الجهة، فضلاً عن الأراضي الزراعية والغرود الرملية المتحركة(لوحة1).

---

(1)على مبارك: الخطط التوفيقية ، جـ17، ص31.

(2) Vivian., Western Desert , P.142.

(3) واكد ومرعى: واحات مصر، ص235.

(4) Vivian., Western Desert , P.142.

(5) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes de L'Oasis de Dakhla, Supplément aux Annales Islamologiques, Le Caire,1981,p37.

(6) محمود محمد مسعود: أشهر العمائر الدينية والجنائزية بواحتي الداخلة والخارجة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2014م، ص ص363– 364.

نتيجة لذلك ساءت حالة منشآت بلدة القلمون من دور ومقاعد وحوانيت، فقد تداعت سقوف وجدران هذه المنشآت، ونزعت أخشاب النخيل والسنط والزيتون التي تحمل أسقف كثير منها، وكذلك المصاريع الخشبية لأبوابها، للاستفادة منها وإعادة استخدامها مرة أخرى؛ مما عجل بانهيار هذه المنشآت، وسد شبكة الطرق المؤدية إليها وإخفاء معالمها، فضلاً عن تداخل بعض المساكن الحديثة المشيدة بمواد بناء دخيلة على البيئة، مع هذه المساكن التقليدية بصورة عشوائية(لوحه2)، فضلاً عن هدم أحد مساجدها وهو المسجد البحري في ثمانينيات القرن الماضي، وأعيد بناؤه بالخرسانة المسلحة، بينما هجر المسجد القبلي فتهدمت قطاعات كبيرة من جدرانه وسقفه(لوحة3)، في إطار عدم الوعي بأهمية هذا التراث من جهة، وعدم القدرة المادية على الحفاظ عليه من جهة أخرى، ولاسيما أن بلدة القلمون القديمة وتكويناتها المعمارية لم تسجل حتى الآن في عداد الآثار.

فضلاً عن ذلك فإن الدراسات الآثارية التي عرضت للعمارة التقليدية بواحة الداخلة، اقتصرت على دراسة نماذج هذه النوعية من العمائر ببلدتي القصر وبلاط فقط[1]، دون الإشارة إلى مثيلاتها ببلدة القلمون، ولا إلى غيرها من البلدات الأخرى بهذه الواحة، كموط والهنداو وبدخلو وتنيدة والراشدة والعوينة، حتى ولو في إطار المقارنة، بوصفها تخضع لنفس العوامل والمؤثرات البيئية والمناخية، ولاسيما أن النماذج القليلة الباقية بهذه البلدات أوشكت حاليًا على الانهيار، بعد أن هجرها سكانها أيضًا إلى الأحياء والمساكن الحديثة.

هكذا، تبقى دراسة العمارة التقليدية ببلدة القلمون وغيرها من بلدات واحات الصحراء الغربية بوجه عام، ضرورةً ملحةً وهدفًا مهمًا لدراسات لاحقة، قبل أن يتعرض ما تبقى من نماذجها للهدم والاندثار، ومن ثم تتضح أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى توثيق بعض النماذج من الدور السكنية ببلدة القلمون، توثيقًا معماريًا دقيقًا، وتوضيح كل وحدة وعنصر معماري بالرسم المعماري والصور الفوتوغرافية، وهو توثيق يحفظ هذه الأمثلة بحثيًا، كما أنه يساند ولا شك أي مشروعات مستقبلية لترميم ما تبقى من منشآت هذه البلدة، حتى يمكن توظيف هذا التراث المعماري التقليدي كمقوم أساسي من المقومات التراثية التي تقوم عليها السياحة.

1.3.الموضع:

تقع بلدة القلمون على بعد12كم إلى الشمال الغربي من موط العاصمة الحالية للداخلة، وقد شيدت على هضبة متوسطة الارتفاع[2]، لكنها أكثر ارتفاعًا من مثيلاتها التى شيدت عليها بلدات أخرى في واحة الداخلة، كموط والقصر على سبيل المثال، وتعد القلمون واحدة من بلدات الخط أو القسم الغربي لواحة الداخلة، الذي يضم أيضًا الهنداو وبدخلو والراشدة والموشية والجديدة والقصر وعزب الجيزة

(1) سعد شهاب: أنماط العمارة التقليدية؛ ولنفس المؤلف: بلدة القصر؛ حنان حجازي: واحة الداخلة.

(2) واكد ومرعى: واحات مصر، ص231.

وأفطيمة وبرباية، وكلها تزرع النخيل كمحصول رئيس[1]، وقد انعكس ذلك على استخدام أفلاق وجريد النخيل–إلى جانب جذوع أشجار السنط والزيتون– في أسقف منشآت هذه البلدات، أما بلدات الخط الشرقي، وهى: تنيدة وبلاط وأسمنت والمعصرة وموط، فهي لا تزرع النخيل وإنما تخصصت في زراعة المحاصيل[2]، ومن ثم فقد استخدم الغاب وجذوع أشجار السنط في تسقيف منشآت هذه البلدات.

وتعد القلمون إلى جانب موط والقصر أقدم بلدات واحة الداخلة، أما كل القرى الأخرى بهذه الواحة فمتفرع من هذه البلدات الثلاث أو منسلخ منها[3]، إذ كانت القلمون عامرة ومأهولة بالسكان منذ العصور الفرعونية؛ كما تشير دلالة اسمها المشتق– وفقًا لما ذهب إليه بعض الباحثين– من "قلعة آمون"[4]، حيث كانت العبادة السائدة بالواحات آنذاك هي عبادة الإله "آمون"، الذي أقيم له معبد على بعد 8كم إلى الجنوب الغربي من بلدة القصر، مازال قائمًا حتى الآن ويعرف بـ"دير الحجر"[5]، ثم استمرت القلمون كمركز عمراني قديم– بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي على طرق التجارة– طوال العصور التالية حتى العصر الإسلامي، حيث بدأ اسمها يطرح في المصادر التاريخية والإسلامية منذ القرن(4هـ/10م) كما سبقت الإشارة، إلى أن هجرت في تسعينيات القرن الماضي، ثم آلت منشآتها إلى الخراب بسرعة عجيبة، بعد أن صمدت دورها السكنية، رغم تشييدها بالطوب اللبن، لأكثر من900 سنة– وفقًا لبعض الآراء–، تتوارثها ذرية من شيدوها وكأنها شيدت بالأمس[6]، ولاسيما أن قلة الأمطار– بل وانعدامها – بهذه الواحات حالت دون تهدم هذه الدور وتصدعها.

2.3.الأعتاب الخشبية أعلى مداخل منشآت القلمون:

تميزت كثير من الدور السكنية بالقلمون، فضلاً عن بعض المقاعد والمساجد وبعض الأضرحة، بما يعلو مداخلها من أعتاب خشبية أو(توشيشة) وفقًا للاصطلاح المحلى[7](اللوحتان4–5)، وهى عبارة عن ألواح من خشب السنط نقشت عليها كتابات بالخط الثلث نفذت بالحفر البارز– أو الحفر الغائر في نماذج محدودة–، داخل إطار من زخارف هندسية بسيطة، وعلى جانبي النص في الطرفين وحدات زخرفية هندسية بسيطة أيضًا(لوحة6)، وهى سمة عامة شوهدت في الأعتاب الخشبية ببعض البلدات الأخرى بالداخلة، كالقصر[8]، وبلاط وموط وتنيدة وأسمنت والهنداو والعوينة وبدخلو وأمهدة[1].

---

(1) واكد ومرعى: واحات مصر، ص ص240، 262.

(2) واكد ومرعى: واحات مصر، ص ص226– 230.

(3) واكد ومرعى: واحات مصر، ص ص231– 232.

(4) الدليل السياحي لمحافظة الوادي الجديد، ص39؛ Vivian., Western Desert,p.142

(5) واكد ومرعى: واحات مصر، ص 222.

(6) رفعت الجوهري: عرائس في الرمال– واحات الوادي الجديد، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص25.

(7) Vivian., Western Desert, P.121.

(8) سعد شهاب: القصر قرأة مدينة ، ص12؛ Vivian., Western Desert, P.121

وتبدأ هذه الكتابات بالبسملة، ثم تتضمن اسم المنشئ وتاريخ الإنشاء، كما أنها تحدد وظيفة المبنى سواء كان منزلاً أو مسجدًا أو قاعة أو قبة (ضريح)، كذلك تتضمن هذه الكتابات أحيانًا اسم الصانع أو النجار الذي قام بتنفيذ الكتابات على هذه الأعتاب(لوحة6).

مع ملاحظة خلو النقوش الكتابية المسجلة على أعتاب منشآت القلمون من النصوص القرآنية والأشعار وعبارات الترحيب، التى شوهدت في كثير من الأعتاب الخشبية بكل من بلدة القصر[2] وبلاط وأسمنت وأمهدة والهنداو والعوينة [3]، بالرغم من التشابه الكبير بين هذه الأعتاب من حيث الأبعاد[4]، فلعل هذا الاختلاف راجع- فيما يبدو- إلى أن النصوص المسجلة على أعتاب بلدة القلمون نقشت في سطر واحد، بينما كتبت كثير من نصوص البلدات الأخرى في سطرين[5]؛ ترتب على ذلك استيعاب العتب لعدد أكبر من الكلمات.

وقد بلغ مجموع ما تبقى من أعتاب خشبية على مداخل منشآت بلدة القلمون حتى أوائل ثمانينيات القرن الماضي ستة عشر عتبًا خشبيًا، عشرة أعتاب منها تخص دورًا سكنية، وثلاثة أعتاب كانت مثبتة على بعض الأضرحة بجبانة القلمون، وعتبان لمسجدين، وأخيرًا عتب واحد يخص قاعة أو مضيفة، وقد نشرت الكتابات المنقوشة على هذه الأعتاب عام 1981م، على يد بعثة من المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، في إطار توثيق ونشر الكتابات المنقوشة على أعتاب منشآت بلدات واحة الداخلة[6]، غير أن هذه الأعتاب نزعت من مكانها على إثر هجر أهالي القلمون مساكنهم القديمة منذ تسعينيات القرن الماضي- كما سبقت الإشارة-، ولا يعلم مصيرها حاليًا، باستثناء عتبين فقط محفوظين حاليًا بمخازن منطقة تفتيش الآثار الإسلامية والقبطية بآثار الداخلة.

ويرجع أقدم تاريخ مسجل على أعتاب منشآت بلدة القلمون- في ضوء مجموعة الأعتاب السابق الإشارة إليها التي نشرها المعهد الفرنسي- إلى عام(1108هـ/1697م)، وهو خاص بتجديد أحد منازل هذه البلدة[7]؛ مما يشير إلى أن هذا المنزل شيد قبل التاريخ المذكور، أما أحدث تاريخ مسجل على

---

(1) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,pl.II-XIII.

(2) سعد شهاب: القصر قرأة مدينة ، ص ص37، 41، 45، 53، 59، 64، 67، 71، 75، 79، 85، 89، 93، 97، 103، 107، 111، 115، 123، 127، 131، 135، 139، 143، 147، 151، 157، 161، 165، 171، 177، 185، 189، 193، 205، 217، 221، 225، 229، 233، 237، 241، 245، 249؛ Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,pp.2- 31.

(3) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,pp.39- 48.

(4) عن أبعاد هذه الأعتاب أنظر، Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,pp.1-48

(5) سعد شهاب: القصر قرأة مدينة ، ص12.

(6) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,pp.1- 48.

(7) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,p.32.

هذه الأعتاب فهو عام(1257هـ/1841م)[1]، ومن ثم فإن تاريخ التكوينات المعمارية أو الكتلة التراثية الحالية لبلدة القلمون القديمة ترجع إلى ما قبل القرن(11هـ/17م) على أقل تقدير، ولعل هذا لا يمنع من وجود نماذج من هذه المنازل شيدت قبل هذا التاريخ، ولا سيما أن هناك من ذكر أن بعض منازل القلمون تتوارثها ذرية من شيدوها منذ أكثر من900 عامًا، وكأنها شيدت بالأمس[2].

وتشتمل بلدة القلمون على مسجدين، عرف كل منهما باسم القطاع أو المنطقة التي يوجد بها، إذ عرف أحدهما وفقًا لما ورد بالكتابات المنقوشة على أحد الأعتاب الخشبية–السابق الإشارة إليها–، بـ(الجامع القبلي)[3] أي الجنوبي، نظرًا لتواجده بالقطاع الجنوبي من البلدة، وكان مثبتًا على الواجهة الشمالية الرئيسة لهذا الجامع عتبان خشبيان، يعلو كل منهما مدخل من مداخل هذه الواجهة(لوحة5)، التي بلغ عددها ثلاثة مداخل، أحدهما يشير إلى إنشاء هذا المسجد على يد غيطس أفندي طنبور لطف الله عام(1255هـ/1839م)[4] ، أما الآخر فيشير إلى إنشاء هذا المسجد أيضًا على يد شاهين على جاويش، ولكن تآكل التاريخ الذي يحدد سنة البناء، ولم يعد ظاهرًا سوى تاريخ الشهور[5]؛ فلعل أحد هذين الرجلين قام ببناء هذا الجامع والآخر قام بتجديده، ولاسيما أن كلمة (أنشأ) المنقوشة على كلا العتبين، شاع استخدامها في الكتابات الأثرية الإسلامية بمعنى التأسيس وبمعنى التجديد أيضًا، وربما كان أحد هذين العتبين يخص جامع القلمون الآخر المعروف بـ(الجامع البحري) الذي يقع بالقطاع الشمالي من هذه البلدة، ثم نقل إلى الجامع القبلي، بعد هدم وزارة الأوقاف للجامع البحري أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وتشييد آخر جديد مكانه، وإن كان هذا الرأي الأخير يفتقر إلى الأدلة التي تؤكده.

3.3.التخطيط العمرانى للقلمون:

على أية حالٍ، فإن وجود جامعين ببلدة القلمون على صغر مساحتها، يتفق وطبيعة النسيج العمراني لهذه البلدة، الذي يكاد يكون مقسمًا إلى قسمين أحدهما بحري (شمالي) والآخر قبلي (جنوبي)[6]، إذ

---

(1) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,p.35.

(2) رفعت الجوهري: عرائس في الرمال، ص25.

(3) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,p.36.

(4) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,p.34.

(5) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,p.34.

(6) أشار بعض الباحثين إلى أن القلمون كانت مقسمة إلى قسمين شرقي وغربي، انظر واكد ومرعى: واحات مصر، ص233؛ رفعت الجوهري: عرائس في الرمال، ص30، والصواب أنها مقسمة إلى بحري(شمالي) وقبلي(جنوبي)، ويشتمل كل قسم منهما على مسجد جامع، وهو ما أكدته الرواية الشفهية التي ذكرها أ.ياسر سيد على أحمد – رئيس وحدة ترميم الآثار الإسلامية والقبطية بآثار الداخلة، وهو من نسل عائلة طنبور الشركسية، والذي يستقى معلوماته من مشاهداته الشخصية وروايات المعمرين من أهالي القلمون، ومن ثم فإن هذه الرواية وغيرها مما سأذكرها في البحث جديرة بالاعتماد عليها.

اتبع في توزيع المباني داخل هذه البلدة–كغيرها من بلدات واحات الصحراء الغربية– مبدأ درجة القرابة والنسب، أي كلما قويت روابط القرابة بين الجماعات العائلية تقاربت مساكنهم، مما يشير إلى التقارب الاجتماعي، ولاسيما أن القلمون كانت تشتمل على طبقتين من السكان، أولهما طبقة الفلاحين سكان الواحة الأصليين، وكانوا يعملون بالزراعة ومختلف الحرف والصناعات اليدوية كالبناء والنجارة وغيرها، أما الطبقة الثانية فهم سلالة الأمير أو الأمراء الجراكسة الذين قدموا إلى الواحة في العصر المملوكي الجركسى–كما سبقت الإشارة– حكامًا عليها، ويعرفون محليًا بـ(الغُز)[1].

وقد كان هناك خلاف دائم بين هاتين الطبقتين وصل إلى حد النزاع والعداء، وقد توارث هذا الخلاف واستمر حول تقسيم مياه الآبار والمشيخة والعُمُدِّيَّة وغيرها، وكانت كل طبقة تتزوج من طبقتها، إذ كان لا يقبل (غزى) أن يزوج إحدى نساء بيته من (فلاح)، مهما كثر ماله واتسعت أملاكه، بينما كان للغزي أن يتزوج ممن يشاء من بنات الفلاحين، ففي ذلك تنازل منه، ورفعة لشأن هذه المرأة التى سيشرفها بهذا الزواج[2]، وعلى الرغم من ذلك لم يمنع هذا الخلاف من تجاور مساكن الغز والفلاحين في الحي الواحد[3].

وتعكس مسميات الحارات ببلدة القلمون هذا الاختلاف بين سكانها، إذ ارتبطت أسماؤها بالعائلات القديمة بالقلمون، كحارة النجارين، حارة الصباغين، حارة النساجين، وهم السكان الأصليون للقلمون أو (الفلاحين)، حارة الزواتنة نسبة لعائلة زيتون، حارة الغواطسة نسبة لعائلة غيطاس، حارة الشاهد نسبة لعائلة الشاهد، حارة الفقها(الفقهاء).

كما تعكس النقوش الكتابية المسجلة على الأعتاب الخشبية التى تعلو مداخل مباني القلمون، هذا الاختلاف الطبقي بين سكان هذه البلدة، إذ يبدو الاختلاف واضحًا بين أسماء وألقاب كلتا الطبقتين في هذه الكتابات، فهناك من الأسماء والألقاب ما يشير إلى أنها خاصة بسلالة المماليك الجراكسة الذين نزحوا إلى هذه البلدة واستوطنوها وصاروا حكامًا للواحات، مثل: الزينى، الجرابجى، جوربجى، غيطس، طنبور، جاويش وأغا[4]، وكان يسبق هذه الأسماء لقب من الألقاب التالية: الأمير، قدوة الأكابر والأعيان وفخر أمثاله[5].

في حين سبقت الأسماء العربية المنقوشة على هذه الأعتاب، والتي يبدو أنها خاصة بأسماء السكان الأصليين للبلدة، مثل: عبد الحافظ، عبد الخالق، عثمان، عبد الملك، أبو بكر، أيوب، حيدر،

---

(1) واكد ومرعى: واحات مصر، ص ص232– 233؛ رفعت الجوهري: عرائس في الرمال، ص30.

(2) واكد ومرعى: واحات مصر، ص 232.

(3) رواية شفهية للأستاذ/ياسر سيد على.

(4) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,pp.33- 37.

(5) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,pp.33,35-37.

مصطفى، عبد الحي، حسام وعبد الله[1]، بألقاب مختلفة عن سابقتها التى تسبق أسماء سلالة الجراكسة، وهى: الحاج، الأجل، الفقيه، الشيخ، المبارك والمحترم[2].

وفى ضوء مقارنة الأسماء والألقاب التى ظهرت على الأعتاب الخشبية، التى تعلو مداخل منشآت البلدات الأخرى بواحة الداخلة، وهى: القصر، بلاط، بدخلو، أسمنت، أمهدة والهنداو[3]، مع مثيلاتها المنقوشة على الأعتاب الخشبية بالقلمون، يلاحظ غلبة الأسماء والألقاب العربية على كل هذه الأعتاب باستثناء بلدة العوينة، التى تبقى من الأعتاب التى تعلو مداخل مبانيها عتب واحد، أشارت الكتابات المنقوشة عليه إلى بناء:"الأمير محمد أغا كاشف الواحات" ضريح بجبانة هذه البلدة[4].

وعلى أية حالٍ، شيدت بلدة القلمون على هضبة متوسطة الارتفاع كما سبقت الإشارة(لوحة7)، وقد اتخذت تخطيطًا غير منتظم الأضلاع في هيئة تميل للاستدارة(خريطة2، لوحة8)، وتشتمل هذه البلدة على عمائر متنوعة، كالعمائر الدينية من مساجد ومكاتب تحفيظ القرآن، وعمائر مدنية من دور ومقاعد وحوانيت وطواحين وغيرها، مع ملاحظة أن الدور السكنية هي أكثر نوعيات العمائر الباقية، بوصفها المكون الأساس للنسيج العمراني للمستقرات السكنية، وقد وزعت هذه المباني على مخطط المدينة وفقًا للنظام المتضام أو المتلاصق(Compact style)، المتبع في مختلف بلدات واحات الصحراء الغربية، وغيرها من المستقرات السكنية في الصحراء الكبرى الإفريقية[5].

إذ تجاورت منشآت هذه البلدة، وتلاصقت جدرانها من الخارج؛ بحيث شكلت ظهورها التى على حافة الهضبة هيئة السور، وقد فتحت بهذا السور بوابات توصل إلى شبكة الطرق داخل البلدة، التي تتنوع فيها الطرقات ما بين النافذة وغير النافذة، واتخذت لها دروب(بوابات) تتحكم في تأمين هذه الطرقات، التي تصطف على جانبيها الدور وغيرها من المنشآت العامة، وتتدرج مستويات اتساع هذه الطرق بين الاتساع والضيق، كما تتخلل شبكة الطرق بعض الرحبات التى تعرف محليًا بـ"الملقة"– التى ينطقها أهالي القلمون "ملأه" كعادتهم في إقلاب القاف إلى همزة–؛ لتسهيل حركة المرور.

ويلاحظ أن مستوى سطح الهضبة الذي شيدت عليها بلدة القلمون ينحدر من الشمال إلى الجنوب، حيث يبدأ مرتفعًا من الشمال وينخفض هذا المستوى في امتداده جنوبًا(لوحة9)، كما أن هذا السطح

---

(1) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,pp.32,35-38.

(2) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,pp.32,36-38.

(3) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,pp.1-48.

(4) Décobert,C.,et Gril,D.,Linteaux à Épigraphes,p. 48.

(5) للاستزادة حول هذه الظاهرة انظر، محمد أبو رحاب: درب السنداية بواحة الخارجة في الصحراء الغربية–دراسة آثارية معمارية مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، عدد خاص بأعمال المؤتمر الدولي الأول: تحولات المدينة الصحراوية تقاطع المقاربات حول التحول الاجتماعي والممارسات الحضرية، العدد22، 2015م، ص382.

ينحدر أيضًا من الغرب إلى الشرق، أي أن القطاع الغربي من البلدة أكثر ارتفاعًا من قطاعها الشرقي، ويأخذ المسجد البحري– الذي هدم وشيد آخر جديد مكانه كما سبقت الإشارة–موضعه في أعلى قمة هذه الهضبة بالقطاع الشمالي، وتتدرج من حوله بقية المباني الأخرى، أما المسجد القبلي فيوجد بالطرف الجنوبي الغربي للقطاع الجنوبي للبلدة، في موضع مرتفع نسبيًا، وشيدت من حوله الدور السكنية وغيرها من المنشآت(خريطة2، لوحة8)، وقد جاء هذا التوزيع لمساجد البلدة وفق رؤية في التخطيط ارتبطت– فيما يبدو– بعوامل اجتماعية وتأمينية، سبقت الإشارة إليها.

ويشتمل تخطيط بلدة القلمون على طريقين رئيسين، يقطعان هذه البلدة طولاً، يمتدان من الجنوب إلى الشمال، أحدهما بالجانب الشرقي للبلدة والآخر بجانبها الغربي، يتفرع منهما كثير من الطرق والشوارع الفرعية التي تتشعب في الأحياء السكنية(خريطة2، لوحة8)، وقد تكونت هذه الأحياء من كثير من الحارات، بشكلها غير المنتظم– والتي تشكلت نتيجة الحاجة الفطرية الوظيفية– لكي تتسع لمرور المشاة، أو لمرور وسائل المواصلات المتمثلة آنذاك في الدواب، وكان يقطن كل حارة عائلة من العائلات، وكانت هذه الحارة تغلق ليلاً بدروب في بداية الحارة ونهايتها(لوحة10).

وقد انعكس هذا التوجه على التخطيط العام للحارات، وعلى التصميمات الداخلية للمساكن القائمة، وقد تتسع هذه الحارات أحيانًا لتتضمن مساحات أو فراغات، تعرف محليًا بالملقة كما سبقت الإشارة، تسمح للأطفال بممارسة ألعابهم بأمان، كما تتضمن ساباطات أو سقائف– وفقًا للاصطلاح المحلي– يجلس بها الرجال لمناقشة أمور حياتهم وأعمالهم(اللوحتان11–12)، وتتوزع على هذه المناطق السكنية المنشآت العامة، وبخاصة تلك التي تتصل بالنشاط الاقتصادي الغذائي من أسواق صغيرة وحوانيت تجارية(لوحة13)، نظرًا لعدم وجود سوق تجارى مستقل داخل البلدة، وما يتصل بالعلاقات والعادات والتقاليد والسلوك الاجتماعي كالمقاعد.

وتجدر الإشارة إلى أن منشآت بلدة القلمون لم تُبنَ دفعة واحدة، وإنما كانت تزيد وتمتد حسب الاحتياجات المتجددة للسكان، مع ملاحظة أن اتساع العمران بهذه البلدة امتد من الجنوب إلى الشمال، إذ يمثل القطاع الجنوبي الذي يشتمل على الجامع القبلي وما يحيط به من دور سكنية وغيرها من مبانٍ، أقدم منشآت هذه البلدة[1]، ثم امتدت المباني في اتجاه الشمال حتى وصلت إلى حافة الهضبة التى شيدت عليها هذه البلدة، ويتضمن القطاع الشمالي للبلدة–كما سبقت الإشارة– الجامع البحري وما يحيط به من دور سكنية وغيرها من منشآت(خريطة2)، ويتفق هذا التخطيط وتفضيل "التبحير" أي الاتجاه شمالاً في الامتداد العمراني، للاستفادة من الهواء الرطب، ولا سيما أن اتجاه الرياح في مصر بشكل عام من الشمال إلى الجنوب.

(1) رواية شفهية للأستاذ/ياسر سيد على، وفقًا لإفادة المعمرين من أهالي هذه البلدة.

وعلى الرغم من حالة الخراب التي وصلت إليها عمارة بلدة القلمون، والتي أدت إلى صعوبة تحديد حدود كثير من الدور السكنية، وغيرها من مباني البلدة، وسد شبكة الطرق المؤدية إليها، وإخفاء معالمها(لوحة14)، فضلاً عن وجود نماذج من هذه الدور تبدو مستقلة في الدور الأرضي لكنها متصلة مع الدور المجاورة في الطابق العلوي، مما يشير إلى كونها دارًا واحدةً أو حدث الاتصال في فترة لاحقة، سواء بالشراء أو الميراث أو غيرهما من أسباب، كأن يبيع أحد أصحاب الدور قطاع من هواء داره في المستوى العلوي لأحد أصحاب الدور المجاورة، إلا أن هذه البلدة ما زالت تحتفظ بقطاع كبير من نسيجها العمراني ومنشآتها المعمارية، كنموذج مهم يعطى صورة متكاملة عن العمران والعمارة التقليدية للمناطق الصحراوية في العصر الإسلامي، بما تحتويه من حلول جيدة تعكس ظروف البيئة المحلية والواقع الحضاري، وكذلك ما تحتويه من حلول معمارية تتوافق مع احتياجات الفرد الروحية والمادية، واحتياجات المجتمع أيضًا من حيث عاداته وتقاليده.

4. الدراسة التحليلية[1]:

يعرض هذا التحليل لملامح العمارة التقليدية ببلدة القلمون، من خلال إلقاء الضوء على موضع البلدة، ومواد الإنشاء المستخدمة في بناء منشآتها، ومصادر المياه، والبوابات التي تربط هذه البلدة بالمجال الخارجي الذي يحيط بها، والنسيج العمراني للبلدة، وملامح المفردات التي يتشكل منها هذا النسيج العمراني، من أحياء ورحبات وشبكة الطرق، فضلاً عن المباني بكل نوعياتها، وبخاصة الدور السكنية بوصفها المكون الرئيس للنسيج العمراني لبلدة القلمون (خريطة 2)، وللمستقرات السكنية بشكل عام.

موضع بلدة القلمون:

وضح من تشييد بلدة القلمون على هضبة مرتفعة مدى الإفادة من التضاريس والموقع الجغرافي الطبيعي، وذلك لاكتساب صفة التحصين الطبيعي، وسهولة تصريف مياه الأمطار[2]، والاستفادة من الهواء الجيد، الذي تتميز به المواضع المرتفعة، وحماية المنشآت وشبكة الطرق من زحف الغرود الرملية المتحركة، والرمال التي تحملها الرياح، فضلاً عن الحفاظ على الأراضي الزراعية المحدودة، والبعد عن فوران المياه الجوفية[3]، نظرًا لقرب الطبقات المائية من سطح الأرض، ومن ثم يمكن القول أن الموضع المرتفع الذي أقيمت عليه بلدة القلمون أتاح التوصل إلى هذه الحلول، التي أمكن من خلالها التغلب– إلى حد كبير– على العوامل البيئية والمناخية الصحراوية القاسية.

---

(1) يسبق هذ الدراسة التحليلية دراسة وصفية لنماذج من الدور السكنية ببلدة القلمون، ولكن نظرًا لاتساع هذه الدراسة اكتفينا في هذا العدد بنشر الدراسة التحليلية، وسينشر الجزء الخاص بالدراسة الوصفية في العدد القادم.

(2) محمد عبد الستار عثمان: دراسات في العمارة التقليدية في المنطقة العربية، المصرية للتسويق والتوزيع(إمدكو)، القاهرة، 2102م، ص 16.

(3) سعد شهاب: أنماط العمارة التقليدية، ص35.

وقد شوهدت هذه الظاهرة في كثير من المستقرات السكنية المنتشرة في الصحراء الكبرى الإفريقية، إذ أقيمت على هضاب مرتفعة أيضًا، لتعزيز الجانب الدفاعي، إلى جانب الحلول السابق الإشارة إليها، كما هو الحال في بعض بلدات الصحراء الغربية بمصر كالقصر وبلاط بالواحات الداخلة، وشالي وأغورمى بواحة سيوه[1]، والصحراء الجزائرية كقصر الأغواط وعين ماضي وتاجموت وتاويله التي شيدت على السفح الجنوبي لجبال عمور جنوب الأطلس الصحراوي[2]، ومدن منطقة وادي مزاب، العطف، وبنورة، وغرداية، وبني يزقن، ومليكة[3]، وكثير من قصور وادي ريغ كقصر جامعة القديمة وقصري تمرنة القديمة والجديدة وقصر برام وقصر وغلانة وغيرها، بل إن بعض القصور أقيمت في حالة عدم توفر مرتفعات طبيعية على ربوة صناعية، كقصر تماسين بوادي ريغ الذي أقيم على ربوة شكلت من جذوع النخيل بلغ ارتفاعها8م، وطولها400م وعرضعها300م[4].

ويمكن القول، إن تشييد بلدة القلمون على هضبة مرتفعة، كان – فيما يبدو– من بين أسباب عدم إحاطتها بأسوار خارجية، إذ كان الموضع المرتفع وما وفره من تحصين طبيعي بمنزلة الحل البديل للسور، إلى جانب أن النظام المتضام المتبع في تخطيطها؛ أدى إلى تلاصق الجدران الخلفية للمنازل التي في أطراف هذه البلدة، مشكلة واجهة مصمتة مرتفعة على هيئة السور، ولا سيما أن منازلها تتكون من مستويين، هما: الدور الأرضي والطابق العلوي يعلوه سطح محاط بسترة يبلغ ارتفاعها نحو1م؛ حيث يزيد متوسط ارتفاع هذه المنازل عن6م.

وكانت تدعم هذه الجدران– في بعض الأحيان– بدعامات ساندة، ويتخللها مداخل رئيسة تغلق عند الضرورة بمصاريع من خشب السنط، كما يتخلل هذه الجدران بعض الكوى أو الفتحات الصغيرة للمراقبة والتهوية والإضاءة، وتفتح أبواب هذه المنازل نحو داخل البلدة، واتخذت الدروب (البوابات) على بدايات الحارات والطرقات زيادة في التحصين والمنعة(لوحة10)، ويعد هذا الحل المعماري بديلاً

---

(1)أسامة النحاس: عمارة الصحراء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص97، صورة28، ص181.

(2)على حملاوى: نماذج من قصور منطقة الأغواط، ص68.

(3) بالحاج معروف: العمارة الإسلامية – مساجد ومصليات وادي مزاب، دار قرطبة، الجزائر،2007م ، ص. ص41–60؛ أم الخير لغريبي: أهم المعالم التاريخية لولاية غرداية– دراسة أثرية وصفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة أستاذ = تعليم ثانوي في التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، 2008م، ص 4؛ محمد جودى: المسكن الإسلامي في القصور الصحراوية بالجزائر– دراسة تحليلية مقارنة لقصور مزاب وورقلة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبى بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر،2014م، ص102.

(4) يمينة بن أصغير حاضري: قصري تقرت وتماسين خلال فترة حكم بني جلاب(9–13هـ/15–19م)، رسالة ماجستير، قسم الآثار، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر،2000–2001م، ص77.

عن الأسوار الخارجية، بل اعتبره أهالي القلمون بمنزلة سور حقيقي، كما يتضح من العبارات التي كانت متداولة بينهم، مثل:"داخل السور" و "خارج السور"[1].

وقد طبق هذا الحل المعماري في كثير من المستقرات السكنية الصحراوية، وبخاصة المقامة على هضاب مرتفعة، كالقصر وبلاط بالواحات الداخلة، وشالي بسيوه[2]، كما نجده في قصور صحراء الجزائر في قصر تاجموت والحويطة بالأغواط، وقصر تماسين وقصري تمرنة القديمة والجديدة بوادي ريغ[3]، وبعض قصور منطقة فزان وجبل نفوسة بالجنوب الليبي، وقصور جنوب تونس[4].

مواد البناء:

استخدم في بناء منشآت بلدة القلمون مواد إنشاء متنوعة، يلاحظ أنها متوفرة في المحيط البيئي لعمارة هذه البلدة، فقد استخدمت الرمال والطفل لصناعة الطوب اللبن المستخدم في بناء الحوائط، واستخدمت الأحجار في الأساسات، بينما استخدمت أفلاق وجريد النخيل وجذوع أشجار السنط والزيتون في الأسقف، كما صنعت من هذه الأخشاب الأبواب والشبابيك والرفوف والدواليب، وغيرها من الأثاث المرتبط بالعمارة.

استخدمت الأحجار في أساسات مباني بلدة القلمون وغيرها من مباني واحات الصحراء الغربية لتوفرها بهذه الواحات، وفى بعض الأحيان كان يستخدم الطوب اللبن المستخدم في بناء الحوائط، واستخدمت مونة من الطفل في لصق هذه الأحجار أو الطوب اللبن، غير أن استخدام الأحجار كان الأكثر شيوعًا، فهي تزيد من العمر الافتراضي للمبني، وتمنع تصدع وتشقق جدرانه، أما عمق التأسيس فكان يحدد بمدى صلابة الأرض أثناء الحفر، وتبعًا لارتفاع المبنى أيضًا، وأما سمك الأساسات فكان في الغالب مماثلاً لسمك حوائط الدور الأرضي، أو يزيد قليلاً، ويرتفع الأساس فوق مستوى سطح الأرض بمقدار 0,50م أو 0,70م، لتحمل الرطوبة، لأن الحجر يباعد بين الطوب اللبن الذي شيدت منه الحوائط، وبين الرطوبة والمياه.

فقد شاع استخدام الطوب اللبن المكون من الطفل والرمل والتبن المخلوط بالماء في بناء الحوائط بكل مباني هذه البلدة، وغيرها من بلدات واحات الصحراء الغربية، نظرًا لتوفر الطمي المترسب بهذه الواحات من آلاف السنين، ولرخص تكاليف الإنشاء به، وكذلك للميزات الأخرى المتصلة بطبيعة البناء به كالعزل الحراري أو الصوتي[5].

---

(1) رواية شفهية للأستاذ/ياسر سيد على.

(2) محمد عبد الستار: دراسات في العمارة التقليدية، ص ص239، 252.

(3) على حملاوى: نماذج من قصور منطقة الأغواط، ص18.

(4) يحيى بوراس: العمارة الدفاعية في منطقة وادي مزاب، ص35.

(5) محمد عبد الستار: دراسات في العمارة التقليدية، ص11.

كما أتاح توفر أشجار النخيل بكثافة في القلمون وغيرها من بلدات الخط الغربي لواحة الداخلة، كما سبقت الإشارة، استخدام أفلاق وجريد النخيل تعلوها طبقة من الملاط الطيني، في الأسقف المستوية التي تغطى الوحدات المعمارية المختلفة بمنشآت هذه البلدة، وعلى الرغم من ذلك شاع استخدام أخشاب السنط والزيتون في التسقيف مع أفلاق النخيل، للتقليص من استخدام خشب النخيل بوصفه ركيزة أساسية في غذاء واقتصاد سكان الواحات، إذ لا تستخدم إلا أشجار النخيل الضالعة في السن والتي قل إنتاجها من التمور، أو الأشجار التي أصيبت بمرض الفطريات، وهذا التوجه لم يكن قاصرًا على بلدة القلمون وحدها، بل روعي في كل واحات الصحراء الكبرى الإفريقية بشكل عام[1].

ونظرًا لعدم استخدام أعمدة أو دعامات لحمل أسقف مباني هذه البلدة، باستثناء المسجدين القبلى والبحرى(لوحة5)، فقد ترتب على ذلك ارتباط بحور الوحدات المعمارية المكونة لمباني هذه البلدة بأطوال الجذوع المستخدمة في عملية التسقيف، والتي جاءت غالبًا صغيرة نسبيًا(اللوحتان15، 16).

مصادر المياه:

أفاد البكري في سياق حديثة عن واحة الداخلة، أنها كثيرة:"الأنهار والعمارات والحصون، منها حصن يسمى القصر..... وتسير منه في قري متصلة إلى حصن يسمى قلمون مياهه حامضة منها يشربون ويسقون، وبها قوامهم، وإن شربوا سواها من المياه العذبة استوبؤوه"[2]، وتأكيدًا لما ذكره البكري أفادت بعض الدراسات الحديثة أن العيون المحيطة بالقلمون كانت لا تنتج إلا ماء فاسدًا، يسميه أهالي القلمون بـ"الماء الماسخ"، وذلك لاحتوائه على نسبة عالية من مادة الحديد، واستمر الوضع هكذا حتى تم حفر عين ماء عذب في خمسينيات القرن الماضي[3].

على أية حالٍ، كان ينتشر خارج بلدة القلمون-كما سبقت الإشارة- وبالقرب منها عدد من العيون والآبار، خصصت لتزويد أحياء البلدة بالماء، وهى: "عين الرخا" و"عين القضا" و"عين النصراني" في الشمال الغربي من البلدة، و"عين الغز" في الجنوب الشرقي منها(لوحة8)، و"عين جنجيش"(Gengish) في جنوب هذه البلدة[4]، وكانت مياه هذه العيون والآبار تستخدم لسقى الأراضي الزراعية، ولتزويد أحياء هذه البلدة بالماء، ولاسيما أن الهضبة التي أنشئت عليها القلمون لم تكن تشتمل بداخلها على عيون أو آبار، وإنما كان ينقل إليها الماء على ظهور الدواب، وبخاصة من عين

---

(1) محمد لمراني علوي: المعمار المبنى بالتراب في منطقة تافيلالت- قصور مدينة الريصانى من خلال وثيقتين محليتين تنشران لأول مرة، بحث نشر في كتاب المعمار المبنى بالتراب في حوض البحر المتوسط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط-المملكة المغربية، 1999م، ص100.

(2) البكري: المسالك والممالك، القسم الثاني، ص663.

(3) واكد ومرعى: واحات مصر، ص234.

(4) محمد على فؤاد: واحات مصر الشهيرة، ص136.

الغز أقرب العيون إلى هذه البلدة والواقعة في الجنوب الشرقي منها[1]، بالقرب من مسجد سوق الجنة أحد المساجد الحديثة المشيدة خارج القلمون القديمة(لوحة8).

البوابات:

على الرغم من صعوبة تحديد عدد بوابات بلدة القلمون حاليًا وتعيين مواضعها، نظرًا لتهدم قطاعات كبيرة من المنازل المشيدة على حافة الهضبة التي أقيمت عليها البلدة، فإنه يمكن القول إن هذه البلدة كانت تشتمل على بوابة في طرفها الجنوبي الشرقي، حيث الطريق القادم من مدينة موط، وهى تؤدى إلى طريق رئيس يمتد بطول بلدة القلمون من الشمال إلى الجنوب(خريطة2، لوحة8)، كما كانت توجد بوابة بالطرف الجنوبي الغربي لهذه البلدة، توصل إلى طريق رئيس يوصل–كما سبقت الإشارة– إلى المسجد القبلي، وكانت ذات البوابة تربط بين القلمون والجبانة القديمة الموجودة على بعد نحو 500م جنوب غرب هذه البلدة(خريطة2، لوحة8)، كذلك كانت توجد بوابة بالقطاع الشمالي الغربي للبلدة، كانت تفضي إلى طريق رئيس يوصل إلى المسجد البحري، كما كانت هناك بوابات تربط هذه البلدة بالعيون والآبار الواقعة خارج البلدة كما سبقت الإشارة، سواء في الاتجاه الشمالي الغربي كعين الرخا وعين القضا وعين النصرانى، أو في الاتجاه الجنوبي والجنوبي الشرقي كعين جنجيش وعين الغز(لوحة8).

فضلاً عن ذلك، كانت هناك بوابات–ولا شك– تتوزع على محيط بلدة القلمون، لتوصل إلى الأحياء الرئيسة للبلدة، وتوصل إلى شبكة الطرق الداخلية، التي تتنوع ما بين النافذ وغير النافذ، كما يبدو أن كل بوابة من هذه البوبات كانت تفتح على اتجاه محدد، بوصفها حلقة الوصل بين سكان البلدة وبين المجال الخارجي، كالأراضي الزراعية وأشجار النخيل التي تلتف حول البلدة من جميع جهاتها(خريطة2، لوحة8)، والتي كانت تشكل مصدرًا رئيسًا لغذاء واقتصاد السكان، كما كانت في ذات الوقت حاجزًا منيعًا من حدة العواصف الرملية، وكذلك كانت هذه البوابات تربط بين بلدة القلمون وبين البلاد المجاورة لها؛ حيث مدينة موط في الجنوب الشرقي، وقرية الرخا وما يليها من بلدات في الجنوب الغربي(خريطة2، لوحة8).

النسيج العمراني للقلمون:

تميز النسيج العمراني الذي وزع علي الهضبة التي أقيمت عليها القلمون بتلاحمه وتماسكه؛ حيث اتبع في تخطيطه النظام المتضام أو المتلاصق التلقائي النابع من الفطرة والاحتياج، وقد ساعد الاعتماد على هذا النظام كأسلوب تصميمي على تجميع المباني مع بعضها البعض(خريطة2)، مما يقلل من تعرض الأسطح الخارجية لهذه المباني لأشعة الشمس الشديدة، كما أن اختلاف ارتفاعات

(1) رواية شفهية للأستاذ/ياسر سيد على.

المباني – نظرًا لتدرج سطح الهضبة – وطرق تجميعها، يعمل على التظليل المتبادل بينها، ويقلل من تعرض الحوائط لأشعة الشمس المباشرة، ومن ثم تقل الطاقة الحرارية النافذة إلى داخل المبنى[1].

ويلاحظ على هذا النسيج العمراني للبلدة أنه امتد من الجنوب إلى الشمال، حيث يعد المسجد القبلي وما حوله من منازل ومنشآت–كما سبقت الإشارة– أقدم مباني هذه البلدة، ثم امتد العمران شمالاً حتى المسجد البحري وما يحيط به من تكوينات معمارية(خريطة2، لوحة8)، وهى سمة تكاد تتميز بها المدن والمستقرات السكنية الواقعة بالمناطق الحارة، إذ يفضل اتجاهها نحو الشمال وهو ما يعرف بـ(التبحير) كما سبقت الإشارة، حتى يُتمكن من استقبال الرياح الشمالية بنسيمها الملطف لدرجة الحرارة[2]، ولا سيما أن الرياح السائدة بالواحات الداخلة في معظم فترات السنة: شمالية، وشمالية شرقية، وشمالية غربية[3].

ويلاحظ أن كلاً من المسجد القبلي والبحري قد شيد في موضع يعد من أكثر المناطق ارتفاعًا في الهضبة التي أقيمت عليها القلمون، فقد شيد المسجد القبلي – أول مساجد هذه البلدة– بالطرف الجنوبي الغربي للقطاع الجنوبي من البلدة، حيث ينحدر سطح هذه الهضبة من الغرب إلى الشرق كما سبقت الإشارة، كما شيد المسجد البحري في أعلى موضع بالقطاع الشمالي من البلدة، ولا سيما أن سطح الهضبة ينحدر أيضًا من الشمال إلى الجنوب، ويبدو أن ذلك كان موضوعًا في الاعتبار؛ لإبراز عمارة هذين المسجدين وجعلها مرتفعة عن المنشآت المجاورة لها، حيث إن التوجيه الإسلامي يدعو ألا تكون المساجد متطامنة لما يجاورها من منشآت[4].

الأحياء(الحارات):

يتوصل من خلال البوابات السابق ذكرها إلى شبكة الطرق الداخلية لبلدة القلمون، التي تصطف على جانبيها المنازل وغيرها من المنشآت العامة التي تشكل النسيج العمراني للبلدة، الذي يكاد يكون مقسمًا–كما سبقت الإشارة– إلى قسمين أحدهما بحري (شمالي) والآخر قبلي (جنوبي)، حيث اتبع في توزيع المباني داخل هذه البلدة مبدأ درجة القرابة والنسب، ولاسيما أن القلمون كانت تشتمل–كما سبقت الإشارة– على طبقتين من السكان، هما طبقة الفلاحين سكان الواحة الأصليين، والغز وهم وسلالة الأمير أو الأمراء الجراكسة الذين قدموا إلى الواحة في العصر المملوكي الجركسى، وعملوا بالإدارة والجندية.

---

(1) وائل حسين:أسس تصميم إسكان الصحراء بمصر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 1990م، ص ص88–90؛ عبد المنطلب محمد على: العمارة التلقائية بجنوب الوادي بين النظرية والتطبيق لعمارة الصحراء، مطبعة الصفا والمروة للطبع والنشر، أسيوط، 2004م، ص34.

(2) على حملاوى: نماذج من قصور منطقة الأغواط ، ص160.

(3) واكد ومرعى: واحات مصر، ص217.

(4) محمد عبد الستار: دراسات في العمارة التقليدية، ص 241.

وقد قسم النسيج العمراني لهذه البلدة إلى أحياء أو حارات، سميت –كما سبقت الإشارة– بأسماء العائلات المقيمة بها أو بأسماء الحرف التي يمتهنوها، كحارة النجارين، وحارة الصباغين، وحارة النساجين، وهم السكان الأصليون للقلمون، الذين عرفوا بـ(الفلاحين)، وحارة الزواتنة نسبة لعائلة زيتون، وحارة الغواطسة نسبة لعائلة غيطاس، وهم من سلالة الجراكسة ويعرفون بـ(الغُز)، وحارة الفقها (الفقهاء)، الذين يتصل نسبهم بالعرب المسلمين الذين مكثوا بعد الفتح الإسلامي بالواحات، ليعلموا من اعتنق من أهلها قواعد الدين الجديد، وحارة الشاهد نسبة لعائلة الشاهد، التي نزحت إلى القلمون من قرية بني عدي بأسيوط منذ نحو 150عامًا[1].

وكانت هذه الأحياء أو الحارات منفصلة– فيما يبدو– عن بعضها البعض، حيث اتخذت (الدروب) أو البوابات على بدايات ونهايات الطرقات المؤدية إليها، للتحصين والتحكم في تأمينها، إذ كانت تفتح أوقات السلم وتغلق عند حدوث نزاع وعداء بين سكان هذه الحارات(لوحة10)، ومازالت ذاكرة المسنين من أهالي هذه البلدة تردد ما كان يقال عند انتصار طائفة على أخرى في هذه النزاعات، التي كانت تتكرر من حين لآخر بين القبليين والبحريين، ومنها:"دخلناهم البوابات"[2].

الرحبات (الساحات):

تتوفر كل حارة من الحارات التي يتشكل منها النسيج العمراني للبلدة إلى جانب المنازل، على عدة رحبات أو ساحات كما يطلق عليها محليًا(لوحة11)، كانت تستغل كسوق تمتد على جوانبها مجموعة من الحوانيت(لوحة13)، نظرًا لعدم وجود سوق تجارى بالبلدة كما سبقت الإشارة، كما أنها تعد نقطة التقاء الطرق والشوارع، وتسهل المرور لاتساع مقاييسها عن مقاييس هذه الطرق، وهى الفراغ الذي تتنفس منه الأحياء السكنية المتراصة والمتداخلة فيما بينها من خلال الممرات؛ حيث تزود هذه الممرات بالتهوية والإضاءة التي تكسر حدة ظلام هذه الممرات، التي غطيت قطاعات كبيرة منها بساباطات أو سقائف وفقًا للاصطلاح المحلى، كما تتقدم الرحبات مداخل كل من المسجدين القبلي والبحري، لتساعد على امتصاص كثافة المصلين عند دخولهم وخروجهم(لوحة11).

كما تضمنت هذه الحارات سقائف–كما سبقت الإشارة– يجلس بها الرجال لمناقشة أمور حياتهم وأعمالهم(اللوحتان11، 12)، كسقيفة الكُتاب بجوار المسجد القبلي، وإلى الشمال من هذا المسجد المذكور كانت توجد سقيفة الصباغين وسقيفة النجارين، ثم سقيفة بلال وسقيفة النجارين التحتيين وسقيفة التمامين، وبالقرب من المسجد البحري سقيفة العوامرة، وبعدها من الجهة الشمالية سقيفة سليمان الخطيب، ثم سقيفة الكُتاب، فسقيفة عائلة العمدة، وسقيفة الكُبس، ثم سقيفة المزينين[3].

---

(1) رواية شفهية للأستاذ/ياسر سيد على.

(2) رواية شفهية للأستاذ/ياسر سيد على.

(3) رواية شفهية للأستاذ/ياسر سيد على.

شبكة الطرق:

توصل البوابات الموزعة على محيط بلدة القلمون– كما سبقت الإشارة– إلى شبكة الطرق الداخلية(خريطة2، لوحة8)، التي تتنوع فيها الطرقات بين الشوارع النافذة والطرق غير النافذة، والتي تربط الحارات ببعضها البعض، وتعد العنصر الرئيس في تشكيل النسيج العمراني للبلدة، كما أنشئت الدروب(البوابات) المؤدية للحارات كما سبقت الإشارة، والتي تتحكم في تأمين الطرقات التي تصطف على جانبيها المنازل وغيرها من المنشآت العامة الأخرى.

ويغلب على هذه الطرقات–وبخاصة الرئيسة منها– توجيهها من الجنوب إلى الشمال(خريطة2، لوحة8)؛ لتفادى تعرضها وتعرض مداخل المنازل إلى أشعة الشمس لمدة طويلة، إلى جانب أن هذا التوجيه يتفق وحركة الرياح بهذه المنطقة الصحراوية الحارة؛ مما يؤدى إلى استقبال الرياح الشمالية المحملة إلى حد ما–كما سبقت الإشارة– بالنسيم أو الرطوبة؛ ومن ثم يساعد على التخفيف من شدة الحرارة.

وتتدرج مستويات اتساع هذه الطرق بين الاتساع والضيق تدرجًا ملحوظًا يتوافق مع الوظيفة المنوطة بها، بحيث تتلاءم وأقصى ارتفاع وأضخم شيء يمر من خلالها[1]، وتتراوح بشكل عام فيما بين1,50م – 3م، كما تميزت طرقات هذه البلدة– فضلاً عن ضيقها– بتعرجها والتوائها؛ وذلك للتخفيف من حدة الرياح الرملية والتيارات الهوائية الباردة شتاءً والحارة صيفًا، التي تتعرض لها هذه المنطقة كغيرها من مناطق الصحراء الغربية بمصر، وباقي قطاعات الصحراء الكبرى الإفريقية، علاوة على ذلك فإن تعرج والتواء هذه الطرقات يوفر ميزة نفسية للسائر فيها، توحي له بقصر المسافة التي سيقطعها[2].

كما تميزت هذه الطرقات والشوارع– أيضًا– بما يعلو أجزاء منها من ساباطات أو سقائف، شيدت أرضيتها– في الغالب– بجذوع أشجار السنط وأفلاق وجريد النخيل(لوحة11)، أدخلت مساحاتها العلوية في الطابق الأول بالمساكن المطلة على جانبي هذه الطرق(لوحة12)، فضلاً عما توفره هذه الساباطات من نسبة مهمة من التظليل في هذه المنطقة الصحراوية الحارة، وقد تميزت نوافذ الوحدات المعمارية المشيدة أعلى هذه الساباطات بكبرها نسبيًا مقارنة بحجم النوافذ بباقي وحدات الدور؛ وذلك لاستخدامها– فيما يبدو– للمراقبة والدفاع وضرب المغيرين عند حدوث هجوم على البلدة(لوحة11)، كما يمكن استغلال هذه الطرق المغطاة بالساباطات للغرض الدفاعي أيضًا؛ من خلال التنقل منها من مستوى لآخر أو من مكان لآخر، دون اللجوء إلى الدوران واختراق الطرق الطويلة.

---

(1) على حملاوى: نماذج من قصور منطقة الأغواط، ص26.

(2) ثروت عكاشة: القيم الجمالية في العمارة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، 1994م، ص65؛ على حملاوى: نماذج من قصور منطقة الأغواط، ص165.

وبشكل عام يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الطرق ببلدة القلمون، كان لكل منها وظيفته الخاصة، لذلك يلاحظ أنها تختلف فيما بينها من حيث مقاساتها وأهميتها، وهى الطرق الرئيسة أو الطرق العامة؛ لوصفها ملكية جماعية يقع تنظيم استخدامها وصيانتها ونظافتها وعدم إعاقة حركة المارين بها على جميع سكان البلدة، وتربط هذه الطرق بين المرافق العامة للبلدة، كالمسجدين القبلي والبحري وبين بواباتها؛ ولاسيما أن هذه الطرق تلي هذه البوابات مباشرة(خريطة2، لوحة8)، ولا يقل اتساع هذه الطرق– في الغالب– عن3م، ويتفرع منها طرق فرعية بعضها نافذ والبعض الآخر غير نافذ، وهى أقل في الاتساع من الطرق الرئيسة؛ حيث لا يتعدى في الغالب مترين، وهى عامة الارتفاق أيضًا كسابقتها؛ إذ يمر بها العام والخاص استعدادًا لدخول الرحبات أو الساحات التي تتخلل الحارات، وأخيرًا الدروب أو الأزقة، وهى أقل اتساعًا من الطرق والشوارع الفرعية؛ إذ يصل اتساعها في الغالب إلى1م أو1,50م، وعادة تكون مغلقة في نهايتها، وهى بمنزلة ممرات خاصة تفتح عليها أبواب الدور التي تنتمي عادة لعائلة واحدة.

وقد نتج عن ضيق طرق وشوارع هذه البلدة قياسًا مع ارتفاع جدران المنازل المطلة عليها، الذي تجاوز أحيانًا 6م، كما سبقت الإشارة؛ تقليل تعرضها للإشعاع الشمسي، وزاد من كفاءة هذه الطرق تغطية أجزاء كثيرة منها بساباطات(اللوحتان11، 12)، ساعدت على توفير الحماية الطبيعية للمارة ضد أشعة الشمس المباشرة أو الحرارة، فضلاً عن الحماية من الرمال والأتربة التي تحملها الرياح.

المنازل:

تشكل المنازل النسبة الغالبة من النسيج العمراني لبلدة القلمون؛ وتتكون هذه المنازل من مستويين؛ هما الدور الأرضي والطابق العلوي يعلوهما السطح تحيط به سترة؛ فقد كان ضيق رقعة الهضبة التي أنشئت عليها البلدة؛ دافعًا للامتداد الرأسي للمنازل عوضًا عن التوسع الأفقي، ولكن يبدو أن مواد البناء البيئية التي شيدت منها هذه المنازل حالت دون امتدادها لأكثر من ذلك، وإن كان هذا يتفق مع الامتداد الرأسي لبعض بلدات واحة الداخلة الأخرى كبلاط على سبيل المثال، التي تتكون منازلها من طابقين، نجد أن الامتداد الرأسي لمنازل بلدة القصر وصل إلى ثلاثة طوابق يعلوها سطح يحيط به سترة، وهو يعد أعلى مستويات الارتفاع وتعدد الطوابق في واحات الصحراء الغربية؛ ويرجع ذلك لاختلاف تركيبة الطين أو التربة التي شكل منها الطوب اللبن المستخدم في بناء حوائط مباني هذه البلدات، إذ تميزت تربة بلدة القصر بخاصية التماسك وتحملها لقوة الدفع الناتجة عن ارتفاع الجدران المشيدة منها إلى ارتفاع ثلاثة طوابق، بينما لوحظ ضعف خاصية التماسك بالطوب اللبن في البلدات الأخرى كبلاط والقلمون، مما يؤدى إلى تفتته في حالة ارتفاع الجدران لأكثر من طابقين، يدل على

ذلك أن نسبة الانهيار التي تعرضت لها المنازل في بلاط –على سبيل المثال– يفوق بكثير ما حدث بمنازل بلدة القصر، على الرغم من أن منازل بلدة بلاط أحدث من حيث الإنشاء[1].

على أية حالٍ، يلاحظ أن كثيراً من منازل بلدة القلمون لا تتجاوز مساحتها الكلية150م^2، وقد كان صغر مساحة بعض منازل هذه البلدة، سببًا – فيما يبدو– في عدم اشتمال تخطيطها على فناء مكشوف، كمنزل شاذلى محمود الذي بلغت مساحته الكلية115م^2(شكل1)، ومنزل الكاشف الذي شغل مساحة كلية بلغت175م^2(شكل2)، ومنزل محمد مدني موسي الذي بلغت المساحة الكلية التي يشغلها120م^2(شكل3)، واعتمدت هذه المنازل في تزويد وحداتها المعمارية المختلفة بالتهوية والإضاءة على الواجهات المفتوحة على الخارج حيث النوافذ، وعلى فتحة بئر السلم الذي يربط مستويات المنزل، ولاسيما أن هذه المنازل لها أكثر من واجهة مكشوفة، ويلاحظ على الفتحات النافذة بهذه الواجهات كثرة عددها وكبر أبعادها، قياسًا بالمنازل التى تضمن تخطيطها فناء مركزي مكشوف، ولاسيما أن قلة الفتحات الخارجية وصغر أبعادها، سمة معمارية ظهرت بعمارة الواحات بشكل عام، نتيجة لارتفاع درجات الحرارة والسطوع المبهر لأشعة الشمس في هذه البيئة الصحراوية.

في حين جاء توجيه الوحدات المعمارية المختلفة بكثير من منازل هذه البلدة للداخل، نحو الفناء المركزي المكشوف، كمنزل مصطفى حنفي(شكل4) ومنزل عطية عبد الله حسن(شكل5)؛ حيث يعمل الفناء على تحسين درجة الحرارة داخل المنزل، ويزود وحداته المعمارية بالتهوية والإضاءة، لذلك نجده يمتد من الدور الأرضي وبارتفاع جميع الطوابق، إلى جانب تحقيق الهدوء والخصوصية للمنتفعين بهذا المبنى، كذلك يقوم بأغراض أخرى، حيث تمارس فيه الأنشطة اليومية المختلفة لأهل المنزل.

وعلى الرغم من ذلك تشترك كل منازل بلدة القلمون– في الغالب– على اختلاف مساحاتها، والمستوى الاقتصادي لمنشئيها، في العناصر الرئيسة المكونة لها، وتبدأ بفتحة الباب، وقد يشتمل المنزل إلى جانب هذا الباب على باب آخر فرعي؛ يخصص لحجرة الضيوف أو المندرة، في حالة تشييدها خارج مساحة المنزل، كما هو الحال في منزلي شاذلى محمود والكاشف(الشكلان1، 2)، ويلاحظ عدم تواجه فتحات أبواب هذه المنازل، وهو ما يعرف وفقًا للاصطلاح الفقهي المعماري بـ(تنكيب الأبواب)، بحيث تكون هذه الأبواب على محاور مختلفة، حتى لا تكشف بعضها بعضًا، وقد انتشرت هذه الظاهرة في المستوطنات الإسلامية انتشارًا واضحًا، لاسيما في الطرق التي يضيق اتساعها بصورة تؤدى إلى ضرر الكشف إذا ما تواجهت أبواب المنازل[2].

---

(1) سعد شهاب: أنماط العمارة التقليدية، ص221.

(2) محمد عبد الستار عثمان: عمارة سدوس التقليدية– دراسة أثرية معمارية دراسة حالة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 1999م ، ص267.

ويوصل باب منازل القلمون– في الغالب– إلي باحة تشغل مساحة مربعة أو مستطيلة، وهى تؤدى أكثر من وظيفة، إذ تشتمل في بعض الأحيان على مسطبة بالطوب اللبن، يفرش عليها الحصير، مخصصة لاستقبال الأقارب بجانب حجرة الاستقبال الأساسية(المندرة) ، كما يوجد في أحد أركانها ببعض المنازل رحى لطحن الغلال، أو مزيرة لحفظ ماء الشرب، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الباحة عنصر اتصال رئيس، بصفتها صالة توزيع تربط بين وحدات المنزل المختلفة.

حيث تشتمل على عدة فتحات أبواب تؤدي إلى الوحدات المختلفة المكونة للمنزل، كالفناء وحجرات المعيشة والنوم والحواصل والمرحاض(الأشكال1، 2، 3)، فضلاً عن المندرة في حالة تواجدها داخل المنزل، كمنزل محمد مدنى موسى ومصطفى حنفي وعطية عبد الله حسن(الأشكال3، 4، 5)، وقد روعي في تحديد مواضعها داخل هذه المنازل توفير الخصوصية لبقية الوحدات المعمارية، عن طريق عزلها عن هذه الوحدات المكونة للمنزل.

وفى بعض الأحيان يوصل باب المنزل إلى ممر أو طرقة مستطيلة طويلة نسبيًا تنتهي بفتحة باب (باب وسطانى)، تربط بين القطاع الخارجي للمنزل الذي يشتمل على المندرة– في حالة تواجدها داخل المنزل–، مما يوفر الاستقلالية للمندرة عن بقية وحدات القطاع الداخلي للمنزل من جهة، وتوفير الخصوصية لهذه الوحدات من جهة أخرى، ولاسيما أن هذا القطاع الداخلى يضم حجرات المعيشة والنوم إلى جانب حواصل التخزين ومكان إعداد الطعام والمرحاض، تلك الوحدات التي تتوزع – في الغالب– حول الفناء المركزي المكشوف، كما هو الحال في منزل الكاشف(شكل2)، ومنزل عطية عبدالله حسن (شكل5).

ويلاحظ على فتحات أبواب هذه الوحدات المعمارية التي تتكون منها منازل بلدة القلمون، أن فتحة باب كل وحدة من هذه الوحدات – في الغالب– بطرف الجدار الذي فتحت فيه وليست في وسطه؛ وذلك حتى يمكن لأهل المنزل استغلال مساحة هذه الوحدة بالكامل، كما أن هذا التخطيط يوفر خصوصية لمن بداخل الحجرة أو الغرفة.

ويشتمل الدور الأرضي لمنازل هذه البلدة على سلم صاعد يؤدى إلى الطابق العلوي(الأشكال1–5)، الذي يشتمل بدوره على سلم يوصل إلى السطح، الذي تحيط به ستره تحقق الخصوصية وتمنع ضرر الكشف، حيث جرت العادة في هذه البلدة وغيرها من بلدات الصحراء الغربية، باستخدام السطح للنوم في ليالي الصيف، بالإضافة إلى الأغراض والأنشطة اليومية الأخرى(اللوحات2، 13، 14).

وقد أدى هذا التنوع في الوحدات والعناصر المعمارية التي تتضمنها منازل بلدة القلمون، إلى تكامل وحدات هذه النوعية من العمائر، حتى أصبحت منشآت حيوية تؤدى دورها الوظيفي المنوط بها، ويضاف إلى الوحدات المعمارية السابق الإشارة إليها التي تتكون منها منازل هذه البلدة، بعض المرافق التي تشتمل عليها هذه المنازل، وتؤدى بدورها وظائف مختلفة ترتبط بحياة ساكنيها، ومن أهمها الفرن أو الطابونة، والرحى التي تعرف محليًا بـ(المرانة).

وتتواجد الفرن– في الغالب– بالفناء في الدور الأرضي، أو بالقرب من هذا الفناء، وأحيانًا توجد في إحدى الفراغات المكشوفة بالدور الأرضي، وذلك لتجنب أهل المنزل ضرر الدخان، الناتج من حرق الحطب وغيره من مواد الوقود في الفرن، أما الرحى فكانت توضع – في الغالب – في أحد أركان باحة المنزل، وكانت تستخدم في جرش الحبوب لأغراض مختلفة، كتكسير الحبوب تكسيرًا بسيطًا لاستخدامها في تغذية الطيور أو الحيوانات الصغيرة، كما اشتملت منازل القلمون على نوع آخر من الرحى يسمى "بوره" لدق الأرز، بينما كانت تستخدم الطواحين المنتشرة على مخطط هذه البلدة لطحن الحبوب التي يصنع منها الخبز.

وهذه الطواحين تديرها الدواب، ومنها ما كان ملحقًا بالمنازل، كالطاحونة الملحقة بمنزل عطية عبد الله حسن(شكل5)، أو مستقلة بذاتها، إذ كان للنشاط الزراعي أثره الواضح في كثرة إنشاء الطواحين في بلدة القلمون، وغيرها من بلدات واحة الداخلة كالقصر وبلاط، وقد تكون ملكية هذه الطواحين مشتركة أو تكون ملكية خاصة، وكان يراعى في اختيار مواضعها أن تكون بطريق نافذ ولا تواجه المنازل القريبة منها؛ كما روعي في إنشائها ألا تسبب ضررًا للمباني المجاورة من ضوضاء وهز للجدران[1]، الناتج عن أحجارها حين تدور، لذلك روعي زيادة سمك جدرانها عن سمك جدران المنازل المجاورة لها، كما هو الحال في الطاحونة الملحقة بمنزل عطية عبد الله حسن، إذ وصل سمك جدرانها–كما سبقت الإشارة– إلي0,90م، بينما تراوح سمك جدران هذا المنزل فيما بين0,80م إلي0,60م(شكل5).

وتعد الحوانيت التجارية من المنشآت التي انتشرت على مخطط هذه البلدة، لتوفير السلع الغذائية وغيرها من السلع الضرورية للحياة اليومية، نظرًا لعدم وجود سوق تجارى مستقل بهذه البلدة كما سبقت الإشارة، وهذه الحوانيت من المنشآت الخاصة التي تخدم العامة في البلدة، وهى عبارة عن حجرة تفتح على الطريق النافذ(لوحة13)، وتشتمل بداخلها علي أرفف خشبية ومسطبة(بنك)، توضع عليها السلع، وقد شيدت بعض الحوانيت مستقلة بجوار المنازل، كما هو الحال في الحانوت الملاصق للواجهة الجنوبية لمنزل مصطفى حنفي حسين(شكل4، لوحة13)، وأحيانًا أخرى كانت تستقطع تلك الحوانيت من مساحة المنازل، كما هو الحال في منزل شاذلى محمود(شكل1)، مع مراعاة عدم تسبب هذه الحوانيت لجرح خصوصية المنازل المقابلة لها، لكثرة عدد المترددين عليها، من خلال عدم مواجهة مداخل هذه الحوانيت لمداخل هذه المنازل، وتوجيه مداخلها على طرق نافذة أمام هذه المنازل(لوحة13).

وعلى أية حالٍ، كشف العرض السابق لملامح العمارة التقليدية ببلدة القلمون، أنها تتفق مع مثيلاتها ببلدات واحات الصحراء الغربية، كالقصر وبلاط بالداخلة ودرب السنادية بالخارجة وشالى بسيوه، بل وغيرها من المستقرات السكنية فى قطاعات الصحراء الكبرى الإفريقية ببلاد المغرب، في كثير من

(1) محمد عبد الستار: العمارة التقليدية، ص246؛ سعد شهاب: أنماط العمارة التقليدية، ص69.

مظاهر العمران والملامح المعمارية، نظرًا لخضوعها لنفس العوامل البيئية والمناخية، وارتكاز تخطيطها على أسس واحدة، هي الدين الإسلامي والعادات والتقاليد الخاصة بأهل الواحة، التي تتبع بدورها من تعاليم الدين الإسلامي، بالإضافة إلى عنصر الأمن والحماية الذي يشكل محورًا رئيسًا في بناء المستقر السكنى بشكل عام، وإن كان هذا لا يمنع من وجود بعض أوجه الاختلاف في تخطيط العمارة التقليدية بهذه البلدان، فرضتها بعض العوامل الاقتصادية وظروف المساحة، غير أنها لم تؤثر على الخاصية المشتركة لهذه النوعية من العمارة في ملامحها الرئيسة بصفة خاصة[1].

(1) محمد أبورحاب: درب السنادية بواحة الخارجة، ص ص381-382.